لعرض مشاكلكم ومقترحاتكم الخاصة بصفحة شؤون سورية، يرجى مراسلتنا على عنوان الجريدة البريدي: الشويخ ـ طريق المطار ـ شارع الصحافة ص.ب 23915 ـ الصفاة الرمز البريدي: 13100 الكويت أو على بريدنا الإلكتروني: syrianaffairs@alanba.com.kw

الحكومة توافق على صرف رواتب العاملين في الشركات المتعثرة

وافقت رئاسة مجلس الوزراء على طلب وزارة الصناعة القاضي باستمرار وزارة المالية بمنحها سلفا من أموال الخزينة العامة لتسديد رواتب وأجور العاملين في الشركات الصناعية المتوقفة والمتعثرة حتى نهاية العام الحالي. وطلبت الرئاسة من وزارة الصناعة إعداد مذكرة قبل نهاية العام الحالي تتضمن شرحا تفصيليا للإجراءات المتخذة من قبل الصناعة خلال هذه الفترة لتلافي الصعوبات التي تعاني منها بعض المؤسسات الصناعية التابعة للوزارة. وكلفت رئاسة مجلس الوزراء وزارة المالية باستمرار منح وزارة الصناعة سلفا من أموال الخزينة الجاهزة لعام 2009 لتسديد الرواتب والأجور للعاملين في الشركات الصناعية المتوقفة والمتعثرة وحتى نهاية العام الحالي وتفويض المالية بإصدار القرارات اللازمة بمنح هذه السلف ولهذه الحالة فقط.

المعارض في سورية صناعة قائمة بحاجة للتطوير

تعيش دمشق هذه الأيام انشطة الدورة السادسة والخمسين لمعرض دمشق الدولي، وكان سبقه مجموعة من المعارض المتخصصة التي شهدتها أرض مدينة المعارض بدمشق، ويكاد لا يخلو شهر من الشهور إلا ويتضمن معرضا أو اثنين، ولكن هل تقدم هذه المعارض فائدة حقيقية للمواطن السوري سواء أكان منتجا أم مستهلكا؟

يقول المدير العام لمؤسسة المعارض محمد حمود: «الغاية من المعارض هي التسويق والترويج للمنتج، إلى جانب التعريف بالمنتج، حيث يعد المعرض الطريق الأنجع لخلق جسر تواصل بين المنتج والمستهلك، والاطلاع على التقنيات الموجودة، وفي المعارض المتخصصة تكون هناك فرصة لاحتكاك المنتج المحلي بغيره من المنتجات الأجنبية الذي يؤدي بدوره إلى تطوير المنتج الوطني».

أما المدير العام للشركة العربية للمعارض علاء هلال فيقول: «لهذه المعارض فوائد عديدة تتلخص في الفوائد التي تعود على العارضين وأصحاب الشركات العارضة للمنتجات والتجار، فهي منصة للالتقاء بالزبائن المحتملين، وفي حال كان المعرض منظما ومسوقا له بشكل جيد، فإنه يفتح لهم أسواقا جديدة، ويضعهم في موقع يقدرون فيه على رؤية مكانهم في السوق ورؤية منافسيهم المحليين والإقليميين، فالمعرض يعد في هذه الحال من أفضل الأماكن لقراءة السوق، كما أنه منصة للعارضين لتقوية صورة علاماتهم التجارية وماركاتهم، ليمارسوا ذروة العلاقات العامة لشركتهم في المعرض، كونه مكانا مفعما بالحركة الإعلامية والنشاط».

ويضيف هلال: «إن أهم فائدة تجارية للعارضين، هي فتح الأسواق أمامهم، فالمعارض المنظمة بشكل جيد، كمعرض «بيلدكس»، قادرة على تقديم زوار جدد وفرص عمل جديدة وأسواق جديدة، ومن دول متنوعة ومختلفة في العالم العربي، فيمكنهم بالتالي طرح منتجاتهم بشكل أكثر فعالية وبتواصل أكبر مع الزبون ومع صاحب القرار الفني أو التقني».

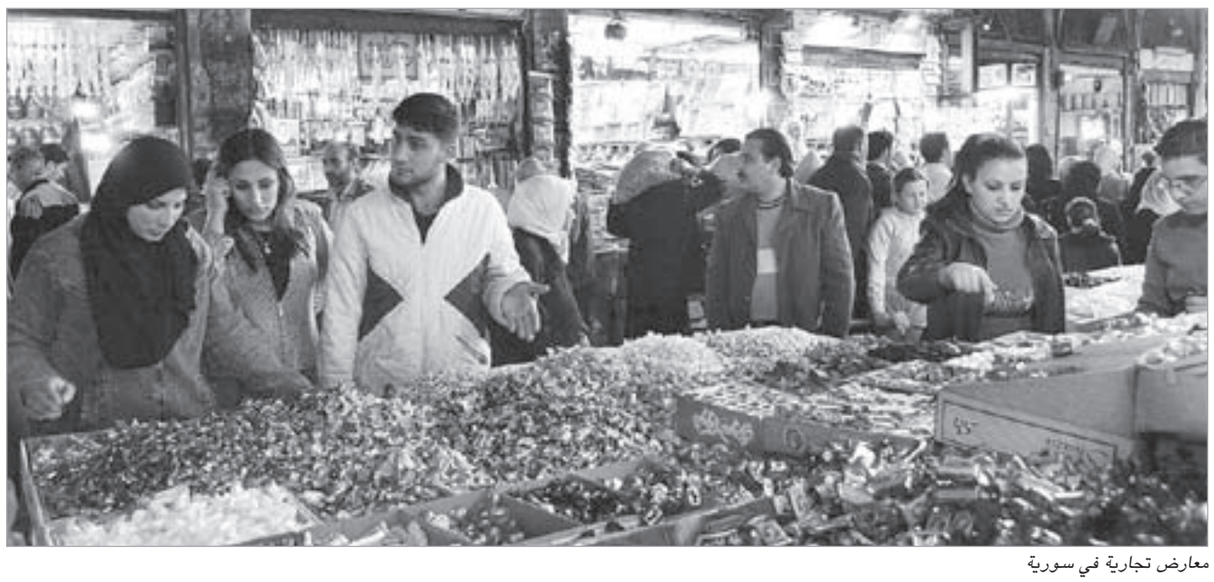
معارض تجارية في سورية

التاجر مستفيد.. ماذا عن الزائر

إذا كان التاجر يستطيع من خلال المعرض أن يروج لبضاعته ويفتح أمامها أسواقا واسعة فماذا عن الزائر؟ وما الفائدة التي يحصل عليها؟ يرى هلال في هذا السياق أن «المعرض فرصة مهمة جدا للزائر حيث يلتقي في مكان واحد كل الأشخاص الذين يقدمون له الخدمات والمتطلبات، وكل حسب اختصاصه، كما أنه فرصة للمقارنة بين المنتجات لاختيار أفضل العروض المقدمة، والاطلاع على الحلول الجديدة والشفافة لمشكلات الحياة على صعيد الاقتصاد، فعندما يعرف المهندس أكثر يزداد إنتاجه، وبالتالي يعمل على إيجاد حل أفضل وأكثر جدوى، وتتحسن البنية التحتية لمجتمعنا، والجانب الآخر، هو الحركة الكبيرة التي تحدث جراء تلك المعارض، حيث تعد أيضا بوابة سياحية للبلد».

البيع ممنوع

عادة ما تقدم الشركات عروضا للزوار وهذا يحصل في معظم دول العالم إلا أن هذا السلوك لم يتبع بعد في بلدنا ففي المعرض البيع ممنوع أصلا والمسموح هو التعاقد فقط، كما يقول هلال: «في المعرض تثبت عقود البيع بين المستهلك والتاجر، ويعود المستهلك للشراء بعد نهاية المعرض، حيث لا وجود لجهات رقابية بالنسبة إلى الأسعار قبل المعرض وبعده».

يبدو أن المستفيد الأكبر من عملية صناعة المعارض في سورية هي المؤسسة العامة للمعارض إذ يؤكد مديرها العام محمد حمود قائلا: «انها ترفد الاقتصاد الوطني بنسبة كبيرة جدا، فأرباح المؤسسة في العام الماضي كانت 950 مليون ليرة سورية، وهي نسبة جيدة».

يشار إلى أن عدد المعارض ازداد منذ العام 2000 وحتى الآن بنسبة تتراوح بين 70٪ و80٪، حيث كان عدد المعارض في السابق لا يتجاوز 7 معارض، أما في العام 2009 فهناك 68 معرضا.

والسبب في زيادة نسبة المعارض كما يوضح حمود هو: «وجود الحاضنة الرئيسية المتمثلة في مدينة المعارض، بما يتوافر فيها من خدمات.. هذه العوامل بمجملها ساعدت على تطور المعارض». إضافة إلى أن المعرض أصبح في بقعة واحدة، وتلتقي فيه مجموعة كبيرة من الشركات العربية والمحلية والأجنبية، فوجود الصناعي يسهل عليه عملية الربط ورؤية الخبرات الأخرى.

أما مدير شركة دلتا للمعارض غياث شماع فيقول: «في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي قامت به سورية، وتوقيعها على اتفاقيات التجارة العربية الحرة، وتمهيدها للشراكة الأوروبية، نمت صناعة المعارض بسرعة كبيرة، استنادا إلى المرسوم التشريعي الذي نظم عملية صناعة المعارض في سورية، واهتمام الحكومة بهذا الجانب، كما أن الوعي الثقافي أو الوعي الاقتصادي الموجود لدى الصناعي ورجل الأعمال السوري هو الذي زاد في نمو وتطوير الصناعات بشكل سريع ومتدرج، ففي السابق لم تكن سورية مؤهلة لصناعة المعارض، نظرا إلى عدم وجود مدينة مؤهلة لذلك، كما هو الحال اليوم مع مدينة المعارض الجديدة، بالإضافة إلى السياسة الاقتصادية التي كانت متبعة، والتي كانت تحد منها، فبعد اعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي نظاما اقتصاديا للبلاد، أصبحت هناك منافسة، وبالتالي دخل الصناعيون على خط المعارض للاستفادة مما تقدمه لهم من فرص».

إلا أن الشماع يرى أنه: «ما زلنا بحاجة إلى رعاية واهتمام، فالآن مع وجود هيئة تنمية الصادرات سيتم تحديد الخطط الخاصة بتنمية الصادرات في موضوع المشاركة في المعارض، من خلال الدعم للمصنع أو التاجر أو المعرض».

بدوره يلفت الخبير الاقتصادي سعد بساطة إلى أن «وضع بعض المعارض التي لا يرجى منها قيمة مضافة، لإغراقها في المحلية، فمن أهدافها في الأساس جذب الزبون الأجنبي وتشجيع سوق التصدير، ولكن غالبيتها أضحت «شامي يتفرج على بضاعة شامي آخر»، وهكذا ويضاف إلى ذلك الضعف في تنظيم بعضها، ما ينعكس على كل النشاط وما يليه من صفقات، ويضحي الوضع كله تعثرا في تعثر.

ويضيف بساطة «أحيانا، بسبب الضغط في النفقات، يتم التخلي عن استقدام زوار (زبائن محتملون) أجانب، وهذا يجرد المعارض من أهم حوافزها، كما أن هناك ضعفا في التعامل الدولي، ونقص مريع في اللغات الأجنبية».

بدوره يشير هلال إلى أنه وعلى الرغم من وجود مدينة معارض متكاملة لا يتعدى عمرها خمس سنوات، إلا أنه ليس هناك تنظيم مناسب لها، على الرغم من أنها تعد سلاحا من أسلحة الحكومة، حيث تفتح أسواقا لمنتجاتها وصناعاتها، فعلى سبيل المثال المواصلات إلى مدينة المعارض غير مؤمنة، والخدمات فيها ليست على المستوى المطلوب».

كونوا معنا

إنفلونزا الخنازير.. والعقارات

لاشك أن العنوان يثير شيئا من التقزز، ولكن هذه الانفلونزا التي تصيب الطيور والخنازير والبشر مازالت مصرة على ألا تصيب أسعار العقارات في سورية وكأننا نعيش في كوكب آخر غير قابل للعدوى.

فجميع دول العالم شهدت انخفاضا ملحوظا في أسعار العقارات حتى وصلت إلى حالة من الكساد، إلا أننا في سورية من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها مازلنا نعاني من أسعار مرتفعة تضاهي أسعار العقارات في أهم عواصم العالم، بل إن العقارات في باريس عاصمة النور أرخص من عقارات دمشق!

والمصيبة أن التاجر والسمسار يصران على أنه لا حركة في سوق العقارات وأن البيع والشراء «واقف».. بالله عليكم كيف سيتحرك سوق العقارات إذا لم تخفض الأسعار في ظل أزمة عالمية خانقة لا أحد سينجو من تبعاتها.. بل الأنكى من ذلك أن مصاصي دماء الشعوب يروجون لأن الأسعار سترتفع على المواطن «المعتر صاحب الدخل المرعب» يغامر بتحويشة العمر ويشتري بالسعر الذي يناسب التاجر وسماسرته، علما أن معاش الموظف الحامل للشهادة الجامعية لا يتجاوز الـ 200 دولار، أي 9000 ليرة سورية.

كل هذا والحكومة العتيدة تشبعنا أرقاما خيالية لا توجد إلا في أرصدتهم التي يحول فتاتها إلى عوائلهم لقضاء إجازاتهم الصيفية في منتجعات أوروبا والـ «SHOPING»، فيوما تتحدث عن قدوم مستثمرين سيحولون المناطق العشوائية التي تزداد يوما بعد يوم إلى مناطق سكنية صالحة للعيش الآدمي وعلى وقع هذا الكلام يحلم سكان العشوائيات بالعيش بمستوى قريب من مستوى المواطن المحترم.

ويوما تتحدث الحكومة العتيدة عن توزيع الأراضي على الجمعيات التعاونية التي تشكل بارقة أمل «في الاحلام» للمواطن علما أنه في الحالة العادية قد يحصل على شقة في بناء للجمعية بعد 20 عاما فما بالك إذا حصلت المماطلة ولم توزع الأراضي فربما يحصل على شقته الحلم في جنات عدن!

ليسامحنا كل مسؤول عن الحالة العقارية.. وإلا سندعو عليه بأن يبتلى بإنفلونزا الخنازير!

تأمين الأراضي والتمويل هَمّ مشترك لقطاع التعاون السكني

أكد رئيس الاتحاد العام للتعاون السكني زياد سكري أن معظم معاناة القطاع ومعوقات عمله يمكن اختصارها في عدم توفير الأراضي اللازمة لجمعياته منذ سنوات عديدة وبالتالي بقاء الجمعيات السكنية أكثر من 10 سنوات دون عمل ودون تنفيذ مساكن لأعضائها الذين تزايد عددهم بشكل كبير في السنوات الأخيرة الأمر الذي يستدعي ضرورة الإسراع بتأمين الأراضي للجمعيات السكنية بهدف تنفيذ مشاريع السكن التعاوني وتمكين القطاع التعاوني السكني من تنفيذ المهام المنوطة به بإنجاز 60 ألف مسكن خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة أي ما يعادل 12,8٪ من خطة الحكومة في مجال تشييد المساكن في حين تم تكليف الجهات الحكومية ممثلة بالمؤسسة العامة للإسكان بإنجاز 45 ألف مسكن أي حوالي 11٪على أن ينفذ القطاع الخاص ما نسبته 76٪من إجمالي الخطة الإسكانية.

وأمام هذا الواقع وتجاوز عدد الجمعيات السكنية في دمشق وريفها نحو 1000 جمعية تبرز بوضوح ضرورة الإسراع بأخذ الموافقات اللازمة لضاحية الفيحاء السكنية البالغة مساحتها نحو 1500 هكتار تكفي لـ 400 مقسم ستوزع على الجمعيات السكنية في محافظتي دمشق وريف دمشق لاسيما بعد أن تأخرت إجراءات تسليمها إلى هذه الجمعيات حتى ان بعض المصادر تحدثت عن إلغاء فكرة الضاحية إلا أن وزير الإسكان والتعمير عمر غلاونجي أكد خلال مجلس الاتحاد العام التعاوني السكني أن هذه الضاحية ملحوظة ضمن المخطط التوجيهي كضاحية خاصة للتعاون السكني موضحا أنها ستبقى تحمل هذه الصفة إلى حين حصول كامل الموافقات من الجهات المعنية لمتابعة العمل فيها.

وتشير إحصائيات وزارة الإسكان والتعمير إلى أنه تم تأمين 400 هكتار من أصل 1500 هكتار وهي المساحة اللازمة لبناء الحصة المقررة للقطاع التعاوني في الخطة الخمسية العاشرة مؤكدة أن هناك 5 آلاف مسكن جاهز و7 آلاف مسكن قيد الإنجاز مشيرة إلى صعوبة تأمين أراض تكفي لبناء وحدات سكنية للمكتتبين.

ودعا وزير الإسكان عمر غلاونجي إلى ضرورة تطوير وتحديث قطاع التعاون السكني عبر الاستفادة من مزايا قانون التعاون السكني رقم 17 لعام 2007 الذي جاء لينسجم مع الخطوات المتخذة للتحول من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق الاجماعي مؤكدا ضرورة العمل على إعادة تصويب عمل قطاع التعاون السكني وتفعيله ليأخذ كل جهاز من أجهزة هذا القطاع دوره وصلاحياته والتوجه بعمل هذا القطاع إلى ذوي الدخل المحدود وإعطاء الأولوية لإنجاز المساكن الدائمة على حساب مساكن الاصطياف.

وفي ظل صعوبة تأمين الأراضي المعدة لتنفيذ المشاريع الإسكانية بشكل عام والقطاع التعاوني بشكل خاص تبرز أهمية تحديد مواقع خاصة بالسكن التعاوني عند إعداد أي مخططات تنظيمية أو إجراء تعديل عليها إضافة إلى تمثيل الاتحاد العام للتعاون السكني في جميع اللجان المعنية بالسكن والمشاركة في جلسات اللجان الإقليمية واستصدار التعديل اللازم الذي يسمح بوجود مجلس مدينة ولجنة إقليمية خاصة بكل ضاحية أو مدينة جديدة أو تجمع سكاني جديد لمتابعة شؤون المدينة من بدايتها ومشاركة الاتحاد في إصدار دليل سعري لكلفة البناء التعاوني بحسب المناطق والمحافظات وإلزام قطاع التعاون السكني به.

كما تبرز أهمية إقامة مجمعات عمرانية جديدة وتأهيل القائم منها داخل وخارج المخططات التنظيمية وتخصيص الأراضي اللازمة لذلك سواء من أملاك الدولة أم الوحدات الإدارية والبلديات حسب الأسس الواردة في قراري رئاسة مجلس الوزراء رقم 16 و62 لعام2007 وتمكين الاتحادات التعاونية السكنية في المحافظات والجمعيات المشتركة من المشاركة في معالجة وإعادة إعمار مناطق السكن العشوائي وفق النظام التعاوني لكونه الأصلح لذوي الدخل المحدود وشاغلي هذه المناطق.

ويوضح الخبراء أهمية تفعيل صندوق الإقراض التعاوني الذي يديره الاتحاد العام للتعاون السكني والعمل على إحداث مصرف تعاوني إضافة إلى تخفيض نفقات قروض التعاون السكني وإلغاء عمولة الارتباط وأجور الكشف والتزام المصرف العقاري بأحكام قوانين الضرائب والرسوم وخاصة ما يتعلق برسم الطابع ورسم التأمين.

ومن المنتظر أن تسهم اللجنة المشكلة من رئاسة مجلس الوزراء وممثلين عن الجهات المعنية لوضع خارطة لأعمال التطوير العقاري في تهيئة المناطق للسكن وتخصيص الأراضي للقطاع العام والتعاوني والخاص والعمل على تهيئة منطقة في كل محافظة كضاحية سكنية بالتعاون مع مجالس المدن دون إغفال الدور المرتقب لقانون التطوير والاستثمار العقاري الذي انتهت وزارة الإسكان والتعمير من إعداد تعليماته التنفيذية مؤخرا والتي أخذت بعين الاعتبار خصوصية المحافظات وضيق المساحات المخصصة للبناء في بعض المحافظات ولاسيما طرطوس واللاذقية وإدلب والمحافظات الشرقية التي سيكون لها خصوصية في تقدير المساحات المطلوبة لإقامة الضواحي السكنية.

«الشؤون»: تخفيض الراتب التقاعدي مجرد دراسة

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل د.ديالا الحج عارف إن حقوق العمال المكتسبة مصونة وستقطع اليد التي تمتد إليها.

وأضافت وزيرة الشؤون خلال لقائها الكوادر القيادية العمالية للعاملين في جامعة دمشق أنه لم تتم الموافقة على الاقتراحات التي خرجت بها الدراسة الاختبارية التي أجراها البنك الدولي حول واقع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي نصت على تخفيض الراتب التقاعدي من 75٪ إلى 62٪.

وأكدت أن الأمر لا يزال دراسة لا أكثر ولا أقل ولا تمس هذه الدراسات أصحاب الحقوق المكتسبة بغض النظر عن الأرقام التي تدور حولها، موضحة أن الخروج بقرارات كهذه يحتاج إلى وقت طويل ومن المبكر الحديث والتكهن بالنتائج على أرض الواقع.

وبينت وزيرة الشؤون أنه ستعقد في الفترة القادمة ورشة عمل لدراسة هذا المقترح بمشاركة جميع الجهات المعنية، موضحة أن الاقتراح تضمن تخفيض الراتب التقاعدي لمن ينضم مستقبلا من عمال القطاع الخاص إلى التأمينات الاجتماعية مع بقاء الرواتب التقاعدية للمسجلين الحاليين في التأمينات على حالها أي بنسبة 75٪.

«الصحة»: خفض أسعار الأدوية 20٪ بداية أغسطس

أصدر وزير الصحة رضا سعيد قرارا يقضي بتخفيض أسعار بعض الأصناف الدوائية اعتبارا من بداية الشهر القادم بنسبة 20٪ من سعر المبيع للعموم حيث يشمل هذا التخفيض بعض أنواع الادوية مثل «السيغالوسبورينات» و«الستاتينات». وبين وزير الصحة أن قرار خفض أسعار الدواء يصب في مصلحة المواطن وتخفيف العبء عنه قدر الإمكان.

وأوضح الوزير أن تخفيض الأسعار جاء نتيجة لمتابعة الوزارة لأسعار المواد الأولية الداخلة في تركيب المستحضرات الدوائية حيث انخفضت أسعار المواد الأولية لهذه الأدوية عالميا وفي إطار عمل الوزارة لتقييم أسعار الأدوية الذي تقوم به كل ثلاثة أشهر بحسب تطور السوق والشفافية التي تعمل بها مع مصانع الأدوية.إلا أن مصادر في وزارة الصحة ردت سبب تخفيض الأسعار إلى الفارق الكبير بين سعر المبيع للعموم، وأسعار تقدمت بها معامل الأدوية لمناقصات طرحتها وزارة الصحة لشراء أدوية للمشافي. وبين وزير الصحة أن الادوية التي تم تخفيض أسعارها هي مضادات حيوية وأن القرار يصب في مصلحة المواطن وفي سبيل تخفيف الأعباء المادية عنه قدر الإمكان. واشار الوزير سعيد إلى أن الوزارة ومن خلال اللجان المتخصصة تتابع التزام الصيدليات بالتقيد بالأسعار المحددة ونوعيات الدواء والدوام لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

الكنوز المخفية تعيد سورية إلى واجهة السياحة العالمية

دمشق ـ رويترز: يؤدي ايرانيون الصلاة الى جوار مصلين عرب في المسجد الأموي الذي يرجع تاريخ إنشائه الى القرن الثامن وهو أحد الآثار الإسلامية المهمة وفي آخر زقاق قريب يتابع سياح اوروبيون أعمال الترميم في قصر يرجع الى الحقبة العثمانية يجري تحويله الى فندق.

وتقول السائحة الألمانية انا كوبولا وهي تشاهد أعمالا فنية سورية معروضة بمعرض في العاصمة دمشق: لم يسبق لي قط أن شاهدت مثل هذا التناقض بين الصورة والواقع، سورية تجسد في الغرب على أنها مركز للإرهاب لكنها هادئة وعصرية.

وفي حين يسافر السياح منذ زمن بعيد لمشاهدة الأهرامات في مصر جعلت العلاقات المتوترة مع الغرب من سورية مكانا لا يمكن الذهاب اليه لعقود.

ولم يسمع كثيرون بالأطلال الرائعة في «دورا اوروبوس» وهي مدينة ترجع الى العصر الروماني ـ اليوناني أطلق عليها اسم بومباي الصحراء او قلعة الحصن (كراك دي شيفالييه) وهي من بين أعظم القلاع الصليبية في العالم.

لكن التقارب مع الغرب والتحرير التدريجي للاقتصاد الذي تجنب الاستثمارات الأجنبية لفترة طويلة يساعدان سورية على التخلص من صورتها.

ووجهت سورية هذا الشهر دعوة للرئيس الأميركي باراك أوباما لزيارة دمشق لإجراء محادثات.

ويقول انطوان ماماريباتشي الذي يعمل في تنظيم الرحلات السياحية عن الرئيس الفرنسي: زيارة نيكولا ساركوزي العام الماضي أعطت دفعة.. لم تعد سورية غير مرحب بها.

وارتفعت أعداد السائحين بنسبة 15٪ العام الماضي ويتوقع سعد الله اغا القلعة وزير السياحة السوري أن يصبح هناك 40 الف سرير جديد بالفنادق في الاعوام الثلاثة القادمة. ويبلغ عدد الأسرة المتاحة حاليا 48 الفا.

وقال إن الطلب زاد بسرعة وإن السياحة في سورية قد لا تتأثر بالأزمة المالية العالمية التي ألحقت أضرارا بهذا القطاع على مستوى العالم.

وتمثل السياحة بالفعل 13٪ من اجمالي الناتج المحلي لسورية وستصبح اكثر أهمية مع انخفاض إنتاج البلاد المتناقص من النفط. وحتى الآن استقطبت سورية زوارا من مناطق أخرى من الشرق الأوسط لانهم أقل قلقا من صورتها واكثر اهتماما بمنتجعاتها الساحلية. ومثل السياح العرب ثلثي زوار سورية العام الماضي لكن الحملات الترويجية التي قامت بها الدولة وشركات السياحة على مدار العام الماضي استهدفت الاوروبيين الأثرياء. ولأنها ملتقى الطرق بين الشرق والغرب في العالم القديم أصبحت سورية مركزا تجاريا لعقود واستقطبت مغامرين اوروبيين من لورانس العرب الى فريا ستارك.

وفي دورا اوروبوس مدينة الاطلال المحاطة بسور الواقعة على ضفاف نهر الفرات أمثلة مبكرة للفن اليهودي والمسيحي.

وجعلت الأسرة الاموية الحاكمة من دمشق عاصمة لامبراطورية اسلامية امتدت حتى اسبانيا.

ويتردد أن هناك رأسين مدفونين أسفل المسجد الأموي هما رأسا يوحنا المعمدان والإمام الحسين حفيد النبي محمد.

والمستثمرون من الخليج يقيمون أعمالا تجذب السائحين في سورية، مثل ديار القطرية وهي شركة للعقارات مملوكة لهيئة الاستثمار في قطر تبني منتجعا بتكلفة 350 مليون دولار على ساحل البحر المتوسط، وتقيم مجموعة الخرافي الكويتية فندقا من 361 غرفة في دمشق، ويعتزم عدد من سلاسل الفنادق العالمية، منها موفنبيك وكمبينسكي وهوليداي إن، اقامة مشروعات هناك.

ويقول رجل الاعمال الكويتي عبدالحميد دشتي إن سورية صفقة رابحة غير أنها تحتاج الى تطوير بنيتها التحتية.

وفي أسواق دمشق القديمة المغطاة يتسوق السياح الغربيون الآن لشراء الابسطة الشعبية السورية (الكليم) ويمشون متمهلين من قبر الحاكم المملوكي بيبرس الى منازل تحولت الى فنادق صغيرة أنيقة.

وولت الأيام التي كان فيها الزائر يستطيع التجول بين اطلال بالميرا.. وهي مدينة كلاسيكية ترتفع كالسراب من الصحراء الشرقية.. دون ان يلتقي بشخص آخر.

المدرج الأثري في مدينة تدمر

قلعة سمعان في محافظة حلب